



المعهد

القضائي

صحيفة شهرية تعنى بتغطية أنشطة المعهد القضائي

<https://www.hjc.iq/institute-index-ar.php>

First Year - Issue 1 - November 2022

السنة الأولى - العدد (١) - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢

المعهد القضائي ينظم الورشة التخصصية الأولى في مجال القانون الدولي الإنساني



نظم المعهد القضائي الورشة التخصصية الأولى في مجال القانون الدولي الإنساني والتي حملت عنوان (مبادئ القانون الدولي الإنساني ودورها في حماية المدنيين) بمشاركة طلبة المعهد القضائي الدورة الرابعة والأربعون والتي أقيمت بالتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني / مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء. وقد حضر في الورشة عدد من السادة المختصين في المجال المذكور الذين قدموا طروحاتهم العلمية بموضوع القانون الدولي الإنساني من جوانبه المتعددة متلفين مداخلات الطلبة المشاركين بخصوصها.

كلمة السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى بمناسبة إنجاز المرحلة الثانية من عمليات إعمار المعهد القضائي وتأهيل منشآته



بحضور السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان

المعهد القضائي يستضيف الاجتماع الأول للهيئة العامة لرابطة القاضيات العراقية في دورتها الانتخابية الثانية

من إنجازات خلال الفترة المذكورة. كما تم تقديم مقتـرح الخطة الاستراتيجية للرابطة وما تشمله من (رؤية ورسالة وقيم وأهداف استراتيجية ووسائل عمل) إضافة إلى عرض موجز للأنشطة المستقبلية المقترحة خلال المدة القادمة. واختتمت أعمال الاجتماع بنقاش مفتوح عرضت خلاله أهم التصورات حول ما طرح فيه. من جهتها اصطحبت مدير عام المعهد القضائي السيدة فائق محسن هادي القاضيات بجولة ميدانية في أروقة المعهد القضائي اطلعن خلالها على مرافقه الحديثة بعد حملة الاعمار التي شهدتها المعهد.



حضر السيد رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي الدكتور فائق زيدان جانباً من الاجتماع السنوي الأول لرابطة القاضيات العراقية. وأكد السيد رئيس المجلس على ضرورة تمكين المرأة في كافة المجالات، لافتاً إلى أن القضاء العراقي منح المرأة دوراً كبيراً وأشركها إلى جانب زميلها الرجل في جميع التخصصات القضائية ومختلف المحاكم. وشهد الاجتماع عرضاً موجزاً للمنجزات التي حققتها الرابطة خلال الفترة الماضية من العام الحالي أعقبه عرض فيلم وثائقي بخصوص ما تحقق

المعهد القضائي يوقع برنامج تعاون علمي ثقافي مع كلية القانون / جامعة القادسية

الدكتور نظام جبار طالب وتنمية الأنشطة العلمية
ببرنامج التعاون بين والثقافية بين الجانبين، كما
تضمن البرنامج تبادل

وأشار إلى إن "برنامج
التعاون يهدف الى تبادل
الخبرات والتدريب
والاستشارات في المجالات
ذات الاهتمام المشترك



وقع المعهد القضائي
برنامج تعاون علمي ثقافي
مشترك مع جامعة القادسية/
كلية القانون.

يذكر ان "مدير عام المعهد
القضائي السيدة فاتن محسن
هادي وقعت مع عميد كلية
القانون جامعة القادسية

بمشاركة عدد من السادة القضاة وأعضاء الادعاء العام

المعهد القضائي يقيم ورشة تخصصية في مجال القانون الدولي الإنساني

استئنافي بغداد (الرصافة القانون الدولي الانساني
والكرخ) وأقيمت بالتعاون الذين قدموا طرحتهم
مع اللجنة الوطنية الدائمة العلمية المتعلقة بالمجال
للقانون الدولي الإنساني". المذكور من جوانبه
مضيفاً أن "الورشة حاضر المتعددة وقد شهدت
فيها عدد من السادة الورشة مداخلات السادة
المختصين في مجال القضاة المشاركين".



نظم المعهد القضائي
ورشة تخصصية في مجال
القانون الدولي الإنساني.
يذكر أن "الورشة شهدت
مشاركة عدد من السادة
القضاة وأعضاء الادعاء
العام من رئاستي محاكم

المعهد القضائي يفتح دورة تطويرية للموظف الحقوقي

المعهد القضائي يفتح الدورة التطويرية لضباط محاكم
قوى الأمن الداخلي لمنتسبي وزارة الداخلية



أفتتح المعهد القضائي الدورة التطويرية لضباط محاكم قوى الأمن
الداخلي لمنتسبي وزارة الداخلية والتي تستمر لغاية السابع
والعشرين من الشهر الحالي بمشاركة (٢٠) منتسب من ضباط
وزارة الداخلية.

وأوضحت مدير عام المعهد القضائي السيدة فاتن محسن هادي
بأن "الدورة تشمل ستة مناهج وهي قانون العقوبات وقانون أصول
المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي والتحقيق الجنائي وقانون
العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الادعاء العام".

مضيفاً أن "هذه الدورة التي يحاضر فيها نخبة من السادة القضاة
والمختصين تعد واحدة من سلسلة الدورات المشار اليها ضمن
المناهج التدريبية السنوي للمعهد القضائي.



أفتتح المعهد القضائي الشهر الماضي دورة تطويرية للموظف الحقوقي الخاصة بالدعوى المدنية
والجزائية.

يذكر أن "الدورة شهدت مشاركة خمسة وعشرين موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات
الحكومية، حيث تضمنت منهاج ستة مواد تخصصية يحاضر فيها السادة القضاة من ذوي
الاختصاص".



ان موضوع العنف الأسري هو من المواضيع البارزة على مستوى الصحة العامة وهو سبب في حدوث الإصابات الخطيرة للنساء أكثر من حوادث الطرق وغيرها من الحوادث. إن - العنف الأسري واقعة في كل المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية. مع فارق كبير وهو أن المجتمع العربي يعترف بوجود هذه المشكلة ويعمل على معالجتها بوسائل عديدة وعلى أساس علمي. بعكس المجتمعات العربية التي تعتبرها من الخصوصيات العائلية. بل من الأمور المحظور تناولها مع أقرب الناس. ويرتبط هذا النوع من السلوك الإنساني بالأسرة ويستمد حساسيته البالغة من أهمية الأسرة حياة الفرد. والتي يفترض أن تكون المصدر الرئيس الذي يستمد منه الفرد قوته ومكانته الاجتماعية وإحساسه بالأمن والراحة النفسية. إلا أن هذه الوظيفة تختل في بعض الأحيان، وتتحول الأسرة الى مصدر إزعاج وتهديد لأحد أفرادها فيشعر بعدم الأمن وربما يكون عرضة للعنف وإساءة المعاملة من قبل بعض أفراد هذه الأسرة.

■ القاضية سناء ملك ■

فترة ذهبية في الدفاع عن حقوق الأطفال والنساء والأقليات، ولقد أهتم الباحثون بالكثير من قضايا المرأة والطفل والأسرة بشكل عام. ويمكن القول إن قضية العنف الأسري من أهم المشكلات التي لها أثر كبير في حياة الأفراد والأسر والمجتمعات. ورغم الاهتمام العالمي بمشكلة العنف الأسري إلا أن الحديث عن هذه المشكلة في المجتمع لا يزال يحتاج إلى الكثير من الجهود لمعرفة حجم هذه المشكلة وأسبابها والعوامل المرتبطة بها والحد من حدوثها والطريقة المثلى لمواجهتها، وتتطلب هذه الأهمية من اعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها:

– رغم أن النساء والأطفال يمثلن غالبية المجتمع إلا أن الاهتمام بالمشكلات والقضايا الخاصة بهم لا يزال دون المستوى المأمول، وبما أن هذه الفئات تمثل غالبية ضحايا العنف الأسري فإن هناك ضرورة ملحة للإهتمام بهذه القضية.

– ازدياد العنف الأسري ضد الزوجات والنساء والأطفال وزيادة الاهتمام بمناقشته عبر وسائل الإعلام المحلية.

– محاولة رسم استراتيجية واضحة

هذه الدوافع حتى ينعدم في المجتمعات الراقية، وعلى العكس من ذلك ففي المجتمعات ذات الثقافة المحدودة، إذ تختلف درجة تأثير هذه الدوافع باختلاف البعد الثقافي للمجتمعات.

أهمية دراسة الموضوع والبحث في اسبابه إن قضية العنف الأسري يمكن اعتبارها احد القضايا الجدلية في القرن الحادي والعشرين فالعنف الأسري قديم قدم الإنسان، فأول جريمة عرفتها البشرية بين ابني آدم هابيل وقابيل نستطيع أن ندخلها تحت مفهوم العنف الأسري بمفاهيمه الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

ورغم قدم هذه الظاهرة إلا أن الاهتمام بها، كظاهرة اجتماعية، تستحق الدراسة وتستدعي تدخل المجتمع عن طريق إيجاد التشريعات والقوانين لمواجهتها لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، بل إن هناك مجتمعات لا تزال تكتفي بالعنف والحديث عن هذه الظاهرة دون تدخل حقيقي لمواجهتها.

ولقد أصبح الاهتمام بالأطفال والنساء مؤشرا حضاريا تتسابق فيه الشعوب والدول وتسعى العديد من التشريعات الخاصة بحمايتهم وضمان

أحد الزوجين أو كلاهما ثم اضطراب العلاقة بين الزوجين لأي سبب آخر غير المذكورين اعلاه.

دوافع العنف الأسري

١- الدوافع الذاتية:

وهي تلك الدوافع التي تنبع من ذات الإنسان، ونفسه، والتي تقوده نحو العنف الأسري.

٢- الدوافع الاقتصادية:

في محيط الأســرة لا يروم الأب الحصول على منافع اقتصادية من

عرضة للتعرض للعنف الأسري والإساءة طول الحياة.

انواع العنف الأسري

العنف المنزلي يحدث ضمن نطاق العلاقة الحميمة وقد يستمر بعد زوال هذه العلاقة، ويمكن تقسيم انواع العنف الأسري إلى:

١. إساءة جسدية:

تهديد لفظي بالعنف، دفع، ضرب، صفع، قرص، عض، ركل، رمي على الأرض أو دفع على الحائط، استخدام

وبنظرة سريعة إلى تاريخ العنف الأسري عبر المجتمعات، نجد جذوره تمتد إلى العصور الجاهلية التي كان يرتكب فيها الكثير من أنواع العنف الأسري وكانت تصل إلى حد القتل كما هو الحال في وأد البنات خوفا من العار وهو الأمر الذي حرّمته الشريعة الإسلامية "وإذا المؤودة سنّلت بأي ذنب قتلت" (سورة التكوير، ٨-٩)، أو بسبب الرغبة في الحد من كثرة الأطفال والتخلص من الأطفال المعاقين كما هو الحال في أوروبا

إن قضية العنف الأسري يمكن اعتبارها احد القضايا الجدلية في القرن الحادي والعشرين فالعنف الأسري قديم قدم الإنسان، فأول جريمة عرفتها البشرية بين ابني آدم هابيل وقابيل نستطيع أن ندخلها تحت مفهوم العنف الأسري بمفاهيمه الحديثة في القرن الحادي والعشرين.

الأسلحة والأدوات الجارحة.

٢. إساءة عاطفية أو لفظية:

سب، شتم، تهديد، انتقاد، إهانة، عزل، إساءة مادية (تحكم بالموارد، جبر على عدم الوظيفة، التهديد بالإساءة للأطفال أو الحيوانات الأليفة في المنزل

من هم الأكثر تعرضاً للعنف الأسري؟ تبين من جميع الدراسات التي تجريها الدول العربية على ظاهرة العنف الأسري في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى وأن الزوج بالتالي هو المعتدي الأول. يأتي بعدها في الترتيب الأبناء والبنات كضحايا إما للآب أو للأخ الأكبر أو العم. فينسبة كبيرة يكون مصدر العنف الأسري رجل.

ابرز مسببات العنف الأسري

اثبتت الدراسات على مستوى العالم الغربي والعربي أن ابرز المسببات وأكثرها انتشارا هو تعاطي الكحول والمخدرات. يأتي بعده في الترتيب الأمراض النفسية والاجتماعية لدى

القديمة، وهناك من يقوم بإهمال كبار السن والأطفال غير المرغوب فيهم وهجرهم وتركهم دون رعاية عرضة لسوء التغذية والأمراض وهو سلوك كان مألوفاً في المجتمعات القديمة.

تعريف العنف الأسري

يعرف العنف الأسري على انه استخدام أو التهديد باستخدام قوة جسدية أو إساءة نفسية أو جنسية بغية الإخافة، الانتقاص، والتحكم بالسلوك.

ويحدث العنف الأسري في جميع البلدان والشــرائح الاجتماعية والأعمار ويؤثر على الأشخاص من جميع المستويات الاجتماعية والمعاشــية والخلفيات الثقافية والدينية. وقد يحدث العنف الأسري ضمن نفس الجنس أو العلاقة المختلفة (رجل – امرأة).

ان النساء اللواتي يعانين من نقص الموارد او اللواتي لديهن إعاقة جسدية أو نفسية أو يعشن تحت مستوى خط الفقر من أكثر النساء

أصبح الاهتمام بالأطفال والنساء مؤشرا حضاريا تتسابق فيه الشعوب والدول وتسعى العديد من التشريعات الخاصة بحمايتهم وضمان حقوقهم والدفاع عن قضاياهم حتى أصبح هذا المجال مقياسا لتقدم المجتمعات ورفقها وتحضرها.

للقاية من العنف الأسري وتوفير الحماية للمتعرضين له مما يسهم في التقليل من العنف وحفظ الفرد والأسرة، وينعكس بشكل نهائي على المجتمع بشكل عام.

– ضرورة فهم وتوضيح العلاقة الأسرية التي يسودها العنف وكيفية التعامل من خلال هذه العلاقة.

حقوقهم والدفاع عن قضاياهم حتى أصبح هذا المجال مقياسا لتقدم المجتمعات ورفقها وتحضرها في نهاية القرن العشرين.

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماما بالغا بالإنسان وضرورة احترام كامل حقوقه، وعدم الانتقاص من هذه الحقوق بسبب اللون أو العرق أو الجنس أو العمر. ويمكن اعتبار هذه المرحلة الزمنية

العادات والتقاليد التي اعتادها مجتمع ما والتي تتطلب من الرجل – حسب مقتضيات هذه التقاليد – فرض قدرأ من القوة في قيادة أسرته من خلال العنف، وهذا النوع من الدوافع يتناسب طرديا مع الثقافة التي يحملها المجتمع، وخصوصا الثقافة الأسرية فكلما كان المجتمع على درجة عالية من الثقافة والوعي، كلما تضاعف دور

المعهد القضائي ينظم ورشة تخصصية في موضوع القضاء الدستوري وصلاحيات المحكمة الاتحادية في العراق

الدكتور أمين عاطف صليبا: أوصي الجهات العراقية المختصة بالمحافظة

على المحكمة الاتحادية العليا

والاهتمام بها؛ لما تمثله من دور أساسي في حماية الوطن و المواطن



إعداد: علي البدر اوي

بإشرافي عليها أصبحت لدي الخبرة الكافية بالدستور العراقي والمحكمة الاتحادية العليا بل وتجنسي متابعا لقراراتها بشكل دائم والتي بدوري امنحها درجة عالية جدا من حيث ادائها وقراراتها، موصياً الجهات العراقية المختصة بالمحافظة على المحكمة الاتحادية العليا والقاضي الدستوري لأنه هو الحامي للمواطن وليس السياسيين وطروحاتهم. أما عن الورشة فقد جاءت ضمن مساهماتي المستمرة بتناول القضاء الدستوري في العراق والتي جاءت هذه المرة بمشاركة نخبة من السادة عمداء كليات القانون وأساتذة القانون الدستوري تناولنا خلالها وبشكل تفصيلي المفاهيم العامة للقضاء الدستوري العراقي وصلاحيات المحكمة الاتحادية العليا في العراق ودورها من خلال القاء الضوء على قراراتها.

القانون بحد ذاته واسع الأفق وغير محدود إذ لابد من تناوله بشكل دائم مع الأساتذة المختصين في مجاله. أما فيما يخص المحكمة الاتحادية في العراق فانوه بأنها أكثر انسيابية ومرونة من نظيراتها بالعديد من الدول العربية لاسيما فيما يخص أهم مميزاتها التي تكمن بفتح أبوابها لأنباء الشعب والاسستماع لمقترحاتهم فيما يخص قراراتها.

وحول أسسباب اهتمامه بالمجال الدستوري العراقي أشار الدكتور أمين عاطف صليبا بالقول:

سبق ان مرت علي العديد من الدراسات والاطاريج المقدمة من قبل الطلبة والدارسين الذين تطرقوا فيها على موضوعة دستورية القوانين والمحكمة الاتحادية العليا في العراق وبفضل التواصل والمتابعة قدر تعلق الأمر

هكذا ورش لصقل المفاهيم والمبادئ الدستورية لدى طلبة المعهد القضائي. وعلى ضوء الورشة كان لصحيفة (المعهد القضائي) وقفة مع البروفيسور في القانون الدستوري الأستاذ الدكتور أمين عاطف صليبا حول ما تطرق اليه بالورشة والافاق المستقبلية لمفاهيمها فتحدث قائلاً:

في البدء لابد من الإشادة بما لمسته من النقلة العمرانية التي شهدها المعهد القضائي والفارق الكبير الذي شهدته بمنشأته العمرانية قياسا بما وجدته عليه بالأعوام الماضية. حيث أن عنوان التجدد الذي حملة مجلس القضاء الأعلى تجاه المعهد القضائي لم يكن شعاراً كلامياً بل بحسب بأنه أصبح واقعاً تنفيذياً ملموساً على أرض الواقع.

وعن الورشة تحدث صليبا قائلاً: يعد القضاء الدستوري عالم جديد على

في الورشة من قبل الأستاذ الدكتور أمين عاطف صليبا الذي قدم خلالها شرحاً مفصلاً عن المفاهيم العامة المتعلقة بالقضاء الدستوري وصلاحيات المحكمة الاتحادية في العراق، كما شـهدت الورشة مداخلات المشاركين الذين قدموا اسئلتهم ومداخلاتهم للمحاضر. بدورها أشـارت مدير عام المعهد القضائي السيدة فائق محسن هادي الى رؤية مجلس القضاء الأعلى بإقامة مثل

نظم المعهد القضائي ورشة عمل تخصصية في موضوع (مفاهيم عامة بالقضاء الدستوري مع إلقاء الضوء على صلاحيات المحكمة الاتحادية في العراق ودورها من خلال قراراتها) حضرها السادة عمداء كليات القانون مع أساتذة القانون الدستوري في جامعة (بغداد، المستنصرية، النهرين، العراقية) وبمشاركة طلبة المعهد. وتم القاء المحاضرة على المشاركين



قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ. وان الفائدة المتحققة من دراسة هذه المادة هو لبيان قيمة وأهمية الدليل العلمي الذي يُعد من قبل هذه المؤسسة لمساعدة السادة القضاة في الوصول إلى الحقيقة والتمتغي بإصدار الحكم العادل، أضاف إلى ذلك يتم ايضا رعد الطلاب بمعلومات غزيرة من قبل المحاضر (خبير الادلة الجنائية) عن كيفية التحري الصحيح للأدلة من مسرح الجريمة بعد تعريفه والامكانيات المتوفرة والطرق العلمية الحديثة لكشف الجرائم وتحقق ذلك عن طريق الزيارة الميدانية التي جرت للطلبة إلى المؤسسة والاطلاع على الكيفية التي يتم العمل بها أضاف إلى ذلك الإمام بمعرفة كيفية تحريز الادلة حسب نوعها ومكان وجودها (مسرح جريمة مفتوح او مغلق) وكذلك في الجانب المدني عند زيارة قسم المخطوطات وطبعات الأصابع باعتبارها طبقاً لنص المادة (١٤٠) من قانون الأنشبات يمكن اعتبار تقرير خبراء الادلة الجنائية بقسميه طبعات الأصابع والمخطوطات بالمضاهاة والاستكتاب دليلاً معتبراً للحكم وسبباً له معتقداً ضرورة اطلاع الطالب وخصوصاً في المرحلة الثانية (الكورس الثاني) وهي تعتبر اخر جزء من مراحل الدراسة قبل التخرج والدخول إلى الأجواء العملية.

اختلاف مستوياتهم بشكل ملفت للنظر، كما ان هناك تفاعل كبير داخل المحاضرات وهي مادة غنية عن التعريف حيث كانت سابقا بعيدة عن المجتمع المدني وبفضل المعهد القضائي اصبح من السهولة جدا إيصال المادة الى الطلاب عبر الوسائل التعريفية التي وفرها المعهد لطلبيته. متمنيا توسيع هذه التجربة الفريدة لتعم الفائدة على الجميع.

استجابة سريعة من طلبة المعهد

وبذات الصدد كانت لنا وقفة مع المستفيدين من المادة (طلاب المرحلة الثانية في المعهد القضائي) الذين ابدوا رأيهم بخصوص مايتلقونه فيها واثارها المترتبة عليهم من صقل لخبراتهم ومهاراتهم بدانها بحديث الطالب علي يحيى كاظم الذي أفاد قائلاً: بخصوص بيان الرأي بإضافة مادة الادلة الجنائية من ضمن المنهج الدراسي في المعهد القضائي فانني أرى أن مجلس المعهد خيراً فعل عند اضافة مثل هذه المادة العلمية لطلبة المعهد القضائي لما يمثله تقرير خبراء الادلة الجنائية من أهمية بالغة وخصوصاً في الجانب الجزائي باعتباره من ضمن الادلة التي يعود تقديرها إلى محكمة الموضوع عند المحاكمة طبقاً لنص المادة(٢١٣) من

اختلاف أنواعها. الامر الذي تطلب انشاء مختبر، وهو من الخطوات المهمة الإيجابية التي اقدمت فيها إدارة المعهد القضائي على انشاء مسرح جريمة تعليمي داخل المعهد يتم من خلاله تعريف الطلبة المشاركين على اختلاف مستوياتهم بالجانب العلمي التعليمي بمسرح الجريمة وبشكل مبسط هذه الخطوة أسهمت بالتقريب بين الطالب وبين المادة وبسهولة إيصال المادة للمتلقين (الطلاب). وبذات الوقت يبين مدى أهمية مسرح الجريمة ومدى أهمية الحفاظ عليه وغلقه وعدم التداخل فيه. وأيضا التعلم على كيفية احترام مسرح الجريمة وإعطاء الأهمية الفنية والقانونية في نفس الوقت.

آفاق مستقبلية

اما عن تطلعاتي بهذا الخصوص فلا أجد الا التمني بالآفاق المستقبلية التوسع في تدريس هذه المادة في كافة الجامعات العراقية. لكن من المؤكد ان الصدارة تبقى للمعهد القضائي له وزن خاص حين يكون سابقا بتدريس هذه المادة والتعريف بها. وفيما يخص تجاوب طلبة المعهد للمادة فقد لمسنا من خلال التدريب والتدريس ان هناك تجاوب من قبل جميع الطلبة على

إعداد: رائد عصام جلال

حالياً أصبحت الأدلة الجنائية من الأمور المهمة الفنية وبذات الوقت تعني تقديم كافة الأدلة المادية الثبوتية أو النفسية للجهات القضائية أو التحقيقية، حيث أصبح الدليل هو سيد الأدلة وليس الاعتراف.

ان اقدام المعهد القضائي على هذه الخطوة الموفقة في ادخال مادة الأدلة الجنائية في منهاج التدريب والتدريس ضمن الدورات المذكورة انفاً أعده ضمن الأمور الإيجابية جدا في تعريف المشاركين بمدى أهمية الأدلة الجنائية على مختلف الصعد تحديداً أقسامها الفنية (واقفها العلمي والعملية) والخدمات التي تقدمها، إضافة الى الواجبات التي يتم تكليفهم بها والتي تغطي محافظة بغداد بجانبها الكرخ والرصافة مع الأطراف.

اما عن رأينا بخصوص هذه النقلة النوعية التي حققها المعهد القضائي بمادة الأدلة الجنائية فالمعروف عن المعهد اتباعه الوسائل التعليمية الحديثة في تعريف المشاركين بهذه المادة واهميتها وكيفية رفع وتخريج المبرزات الجرمية والاثار المادية من مسارح الجرائم على

بهدف الحفاظ على الرصانة العلمية وتعميق فهم المادة أنشأت إدارة المعهد القضائي مسرحاً للأدلة الجنائية وتم تجهيزه بكافة المستلزمات التعريفية لغرض التطور العلمي لطلبة المعهد ومتلقي الدورات الأخرى التي تقام به. وقد أحدث المعهد القضائي نقلة نوعية في طرق تدريس مادة الأدلة الجنائية باستحداثه مسرحاً للجريمة هيأت إدارته لطلبته من خلاله كل وسائل التعريف المتاحة واخر مستجداتها، وعلى ضوء هذا الحدث العلمي الهام أثرت (المعهد القضائي) أن تكون لها وقفة بخصوصه بدأت بحديث خبير الأدلة الجنائية العقيد عدنان فخري نوري الصالح/ مدير قسم مسرح الجريمة/ مديرية تحقيق الأدلة الجنائية الذي تحدث قائلاً: ان تدريب المعهد القضائي لمادة الأدلة الجنائية اعتبره من الخطوات الهامة جداً في تعريف المشاركين على اختلاف مستوياتهم التدريبية في المعهد وعلى اختلاف أنواع الدورات التي يتلقونها أعده من الأمور الإيجابية جداً لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى في جميع المجالات.

التصميم والاخراج الفني

علي البدر اوي

البريد الإلكتروني

judicialinst_iraq@yahoo.com

إعداد وتحرير

علي فاضل البدر اوي — رائد عصام جلال

رئيس التحرير

فاتن محسن هادي

مدير عام المعهد القضائي

صحيفة شهرية

تعنى بتغطية أنشطة

المعهد القضائي

المعهد القضائي

شهرية